خلاصة الموضوع

التصريح بالممتلكات من أهم الآليات الوقائية للحد من ظاهرة الفساد في شتى الهيئات العمومية وهي من سمات وجوهر الأنظمة التي تكرس الشفافية في تسيير شؤونها العامة، غير أن تجسيد هاته الآلية في الجزائر بموجب القانون الحالي وما يعتبره من نقائص فيما سبق ذكره جعل هذا الالتزام مجرد إجراء شكلي يقوم على ملئ استمارة تضاف لملف متولي الوظيفة أو المنتخب ليس إلا.

الأمر الذي يتوجب ضرورة تدخل المشرع لندارك وسد الثغرات السابقة، على أن تواكب في ذلك المنظومة السياسية الجادة في ذات السباق لنجسد الإصلاح الفعلي وهذا لان يكون وليد الساعة، إلا إذا أتحدت وتكاثفت جهود جميع الجهات من وسائل إعلام ومجتمع مدني للوصول إلى الغاية المرجوة ألا وهي مكافحة الفساد والحد منه.